

Distr.
GENERAL

TD/RBP/CONF.6/5
6 September 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني باستعراض جميع
جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق
عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة
الممارسات التجارية التقييدية
أنطاليا، تركيا، ١٤-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥
البند ٦(أ) من جدول الأعمال المؤقت

الحالات الهامة الحديثة التي تشمل أكثر من بلد

تقرير من إعداد أمانة الأونكتاد

موجز

يستعرض هذا التقرير عدداً من الحالات الحديثة التي تتعلق بالممارسات التجارية التقييدية وعمليات الاندماج في البلدان المتقدمة والبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ولبعض هذه الحالات جوانب عابرة للحدود إلى حد أنها تشمل بلداناً أجنبية لديها عمليات في البلد المعني. ويوضح هذا التقرير أن إنفاذ قوانين المنافسة في البلدان النامية قد شهد تحسناً مع مرور الوقت، وذلك من خلال المزيد من الجهود والدعم على المستوى الوطني ومن خلال التعاون مع السلطات الأخرى المعنية بالمنافسة على حد سواء. والتعاون بين السلطات المعنية بالمنافسة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على المستوى الثنائي والإقليمي عزز إمكانيات التعامل مع الحالات في البلدان النامية. كما استمرت بعض البلدان النامية في استعراض منهجيات التنفيذ من خلال اعتماد وسائل تقليدية مثل إدخال برامج التساهل في التحقيقات بشأن الكارتلات الاحتكارية وغيرها من التحقيقات. والمجال الآخر الذي تسعى فيه البلدان النامية إلى تحسين إنفاذ قانون المنافسة هو الاستعراض الطوعي الذي يجريه الأنداد. ومع ذلك، فإن تلك البلدان لا تزال تواجه تحديات جديدة بينما تتزايد الجهود لمعالجة الحالات بصورة فعالة. وتنشأ بعض التحديات عن الضعف الهيكلي لتشريعات المنافسة، وينشأ البعض الآخر عن التعارض بين السياسات العامة للمنافسة والسياسات الحكومية الأخرى، وعلى سبيل المثال تلك التي تحكم منظمي القطاعات، التي قد يكون لديهم أو لا يكون اختصاص مشترك مع السلطات المعنية بالمنافسة فيما يتعلق بمسائل المنافسة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣- ١مقدمة وعرض عام
٤	٢٩- ٤ أولاً - الممارسات المانعة للمنافسة
٤	٦- ٤	١- الأرجنتين: الكارتل في سوق عرض الأكسجين الطبي.....
٥	١٠- ٧	٢- جنوب أفريقيا: فرض الحد الأدنى لأسعار إعادة البيع في مجال صناعة السيارات.....
٦	١٤-١١	٣- زامبيا: القيود المانعة للمنافسة في مجال تصدير الأسمت.....
٧	١٧-١٥	٤- الجمهورية التشيكية: التواطؤ في قطاع توزيع الوقود.....
٨	٢١-١٨	٥- جامايكا: منع الوصول إلى منشآت الموانئ.....
٩	٢٥-٢٢	٦- هنغاريا: الكارتلات في مجال صناعة الأسمدة.....
١٠	٢٩-٢٦	٧- كوستاريكا: فرض أسعار إعادة البيع، والعقود الحصرية في سوق المشروبات الغازية غير الكحولية وعصير الفواكه المعبأ في زجاجات
١١	٥١-٣٠ ثانياً - عمليات الاندماج والشراء
١١	٣٥-٣٠	٨- جنوب أفريقيا: حظر عمليات الاندماج في سوق خدمات الرعاية الصحية.....
١٢	٣٩-٣٦	٩- جمهورية كوريا: التدابير التصحيحية المفروضة على عملية الاندماج بين التكتلات.....
١٤	٤٦-٤٠	١٠- زمبابوي: عمليات المشاريع المشتركة في مجال صناعة الأثاث.....
١٦	٤٩-٤٧	١١- النرويج: التدخل في عملية الاندماج بين شركتين أمريكيتين لمعدات الحفر.....
١٦	٥١-٥٠	١٢- الأرجنتين: الموافقة المشروطة على عملية الاندماج بين شركتين للاتصالات السلكية.....

مقدمة وعرض عام

١- هذا التقرير هو جزء من سلسلة متتابعة أعدتها أمانة الأونكتاد لاستعراض حالات المنافسة مع التركيز بصفة خاصة على البلدان النامية. ويعني التقرير ببعض الحالات التي تنطوي على دروس محددة فيما يتعلق بإنفاذ قوانين المنافسة. وتدعو الفقرة ٦ (ج) من الاستنتاجات المتفق عليها في اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، في دورته السادسة التي عُقدت عام ٢٠٠٤، أمانة الأونكتاد إلى أن تُعد "مذكرة إعلامية عن الحالات الهامة الأخيرة، مع الإشارة بصفة خاصة إلى حالات المنافسة التي تتعلق بأكثر من بلد واحد، ومراعاة المعلومات التي ينبغي أن ترسلها الدول الأعضاء في موعد أقصاه ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥^(١)، لكي يُنظر فيها خلال مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية.

٢- وبناء على ذلك، يستعرض هذا التقرير حالات اختيرت من المعلومات المقدمة من بعض الدول الأعضاء استجابة لطلب الحصول على المعلومات الذي أرسلته أمانة الأونكتاد، ومن بعض المواد الأخرى المتاحة لعامة الناس. مع مراعاة العدد القليل نسبياً من الحالات التي تتعلق ببلدان نامية أمكن الحصول على معلومات عنها، اختيرت مجموعة من الحالات لاستعراضها، تشمل الحالات التي (أ) لديها تأثير على الأسواق في أكثر من بلد، من بينها بلد نام؛ أو (ب) تشمل مؤسسات لا يوجد مقرها في البلد الذي نُظرت فيه الحالة؛ أو (ج) حالات من بلدان متقدمة وبلدان نامية تتعلق بقضايا أو بقطاعات هامة دولياً، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

٣- وتوضح الحالات التي يستعرضها هذا التقرير أن قوانين وسياسات المنافسة أصبحت، في سياق العولمة والتحرير، عنصراً رئيسياً من عناصر السياسات الاقتصادية في بعض البلدان النامية. ويتزايد عدد البلدان التي تنفذ قوانين المنافسة بصورة أكثر صرامة، كما تعتمد أساليب مثل تطبيق برامج التساهل والقيام بالتفتيش المبالغت. كما أن أهمية تقاسم المعلومات بين السلطات المعنية بالمنافسة من الجوانب التي يظهرها هذا التقرير. ومع ذلك، فإن العدد القليل نسبياً من الحالات والبلدان التي أُخذت منها تلك العينات يوحي بأن العديد من البلدان النامية، على الرغم من أنها بصدد اعتماد أو أنها اعتمدت في الآونة الأخيرة قوانين تتعلق بالمنافسة، تحتاج إلى بذل المزيد من الجهود بغية إنفاذ هذه القوانين بفعالية وإيجاد أو تعزيز ثقافة المنافسة في أسواقها. وتبين بعض الحالات التي استعرضت أن الممارسات المانعة للمنافسة مثل التواطؤ وإساءة استغلال المركز المهيمن تحدث في مجموعة متنوعة من القطاعات، وأن الممارسات المانعة للمنافسة تشتمل في العديد من الحالات على مزيج من الممارسات الرأسية والأفقية المانعة للمنافسة. وبالمثل، فإن على السلطات المعنية بالمنافسة بصورة متزايدة تقييم الآثار المانعة للمنافسة التي يمكن أن تنجم عن عمليات الاندماج والشراء ذات البعد المحلي أو الدولي. ويتناول هذا التقرير حالات النجاح في مجال التنفيذ، وتعارض أو تنسيق مختلف السياسات، كما يتناول التحديات. وعلى الرغم من ذلك، ثمة مجال كبير لتحسين أساليب التنفيذ والتنسيق أيضاً بين السلطات المعنية بالمنافسة التي تأسست حديثاً في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وبين السلطات المعنية بالمنافسة في البلدان المتقدمة.

(١) انظر وثيقة الأونكتاد TD/B/COM.2/CLP/48 المؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

أولاً - الممارسات المانعة للمنافسة

١ - الأرجنتين: الكارتل في سوق عرض الأكسجين الطبي

وصف موجز

٤ - أصدرت اللجنة المعنية بالمنافسة حكماً في تموز/يوليه ٢٠٠٥^(٢) فرضت بموجبه غرامة مالية بقيمة ٣,٧٠ مليون بيزو (٢٤ مليون دولار أمريكي) على أربع شركات أجنبية عاملة في الأرجنتين في مجال توريد الأكسجين الطبي للمستشفيات العامة والخاصة، وذلك بسبب قيامها بإنشاء كارتل للتحكم في سعر الأكسجين الطبي. وهذه الشركات هي الفروع المحلية لشركة إير ليكيد Air liquide (فرنسا) وشركة براكس إير Praxair (الولايات المتحدة) وشركة آ. ج. آ. AGA (ألمانيا) وشركة إندورا Indura (شيلي).

٥ - وبدأ التحقيق في عام ١٩٩٧ وخلص إلى أن الشركات المخالفة وافقت على تقاسم الزبائن فيما بينها مع المشاركة في عطاءات توظيفية (التلاعب في العطاءات). وخلال سير التحقيق، قامت اللجنة بأربع عمليات تفتيش مباحثة أدت إلى اكتشاف وثائق أساسية تبين تبادل المعلومات عن العملاء، والعطاءات، والأسعار وآليات توزيع العملاء بالاتفاق على الشركة الفائزة في كل عطاء. ونتيجة لهذا الكارتل، دفعت المستشفيات والمستهلكون أسعاراً عالية للحصول على الأكسجين الطبي، وحقن أعضاء الكارتل أرباحاً طائلة بطريقة غير مشروعة.

تعليق

٦ - إن وجود كارتلات في مجال الصناعات الطبية تترتب عليه تأثيرات ضارة في البلدان النامية بشكل خاص، حيث تنذر هذه السلع والخدمات الحيوية. ويشكل التواطؤ بين الشركات الخاصة مصدراً رئيسياً لسلوك الشركات الأجنبية المانع للمنافسة، ويؤدي على نحو متزايد إلى التلاعب بالأسعار والأسواق الذي تقوم به الكارتلات في البلدان النامية ويتسبب في كبت المنافسة في أسواق البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. وإذا لم تنفذ قوانين المنافسة بشكل صارم، فإن هذه الكارتلات سوف تستمر في إلحاق أضرار بالغة بالمستهلكين في العالم النامي، وتحدث بالتالي تأثيراً ضاراً على التنمية. وإن النجاح في كشف الكارتلات والتحقيق فيها وإقامة الدعاوى بشأنها هو مؤشر واضح على التقدم الذي أحرزته الوكالات المعنية بالمنافسة في البلدان النامية للقضاء على هذه الكارتلات الضارة.

(٢) بناءً على المعلومات الواردة من اللجنة الأرجنتينية المعنية بالمنافسة.

٢- جنوب أفريقيا: فرض الحد الأدنى لأسعار إعادة البيع في مجال صناعة السيارات^(٣)

وصف موجز

٧- تلقت لجنة جنوب أفريقيا المعنية بالمنافسة تحذيراً من أحد أفراد الجمهور اكتشف أثناء التفاوض بشأن شراء سيارة تويوتا كورولا جديدة أن عدداً من وكلاء تويوتا يمنحون نفس التخفيضات على سيارات تويوتا كورولا الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر أن البائعين أبلغوه بأن عدم تنفيذ هذه التخفيضات يعرضهم لدفع غرامة منصوص عليها. وقد جاءت هذه الشكوى في الوقت المناسب بينما كانت اللجنة تنظر في تدمير الجمهور من ارتفاع أسعار السيارات، وبدأ التحقيق في الأمر فوراً. وجرى الاتصال بالعديد من الوكلاء خلال التحقيق وحصلت اللجنة في هذه الأثناء على نسخة من الوثيقة التي تبين هيكل الأسعار والتخفيضات الخاصة بشركة تويوتا جنوب أفريقيا (المحدودة). وعُمت هذه الوثيقة على جميع وكلاء تويوتا وكانت الدليل المحتمل على فرض أسعار إعادة البيع.

٨- وأوحى التحقيق الأولي الذي أجرته اللجنة في جميع أنحاء البلد مع الوكلاء، والشركات الرئيسية لتصنيع السيارات ومستوردي السيارات الجديدة، بأن فرض الحد الأدنى لأسعار إعادة البيع هو ممارسة واسعة الانتشار في مجال صناعة السيارات. وفرض الحد الأدنى لسعر إعادة البيع يحدث عندما تمارسه الشركة المصنعة مع أحد الوكلاء فتقيّد أو تستبعد قدرته على منح تخفيضات. وهذه الممارسة محظورة تماماً بموجب المادة ٥(٢) من قانون المنافسة.

٩- وقررت اللجنة استدعاء خمسة من مديري وكالات تويوتا ليمثلوا أمامها ويقدموا نسخاً من جميع الوثائق المتعلقة بتحديد سعر إعادة البيع. وأشارت الأدلة التي تم الحصول عليها إلى وقوع مخالفة للقانون، وذلك يعني ضرورة إحالة المسألة إلى محكمة لمقاضاة شركة تويوتا. ومع ذلك، قبل إحالة قضية شركة تويوتا إلى المحكمة، دخل الأطراف في مفاوضات مع اللجنة لتسوية القضية من دون اللجوء إلى المحكمة. وعليه، تم التوصل إلى اتفاق بالتراضي وافقت تويوتا بموجبه على وقف هذه الممارسة ودفع غرامة إدارية قيمتها ١٢ مليون راند. وهذه العقوبة المطبقة ضد شركة تويوتا ترسل رسالة واضحة مفادها أن اللجنة عازمة على ملاحقة أي انتهاكات لقانون المنافسة.

تعليق

١٠- توضح هذه الحالة أهمية حملات التوعية العامة في كشف التصرفات المانعة للمنافسة في البلدان النامية، والفوائد التي يجنيها المستهلكون من الإجراءات التي تتخذها السلطات المعنية بالمنافسة. فمن خلال هذه الحملات، يمكن للسلطات المعنية بالمنافسة حفز ثقافة المنافسة وجعل الجمهور يدرك مدى الضرر الناجم عن الممارسات المانعة للمنافسة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الحملات تحث الجمهور على التبليغ عن أي شركة تستمر في خرق القوانين. وهذه الحالة مثال أيضاً على الحالة التي يمكن أن يختار فيها من تعدوا على قانون المنافسة التعاون مع

(٣) بناءً على المواد المتاحة في موقع اللجنة المعنية بالمنافسة في جنوب أفريقيا على شبكة ويب،

السلطات المعنية بالمنافسة لتسوية الحالات من دون اللجوء إلى إجراءات المحاكم الصارمة. وتعتمد فعالية مثل هذه البدائل اعتماداً كبيراً على الأحكام الواردة في القانون ورغبة جميع الأطراف المعنيين في تبني البدائل المتاحة.

٣- زامبيا: القيود المانعة للمنافسة في مجال تصدير الأسمنت^(٤)

وصف موجز

١١- يخضع سوق الأسمنت في زامبيا فعلياً بالكامل لسيطرة شركة أسمنت شيلانغا الاحتكارية وهي جزء من مجموعة لا فارغ. وعلى المستوى الإقليمي، تسيطر شركة لا فارغ على أسواق الأسمنت في بلدان مثل زمبابوي وجنوب أفريقيا وموزامبيق وملاوي وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا. وبين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، دخلت شركة أسمنت شيلانغا في أنشطة بدأها تمنع وتقيّد وتشوّه إنتاج الأسمنت في زامبيا وتسويقه في الأسواق التقليدية للأسمنت الزامبي التي تسيطر عليها هذه الشركة الآن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا (إقليم البحيرات الكبرى). وبدأ أن شركة أسمنت شيلانغا قد دخلت في استراتيجيات للإنتاج والتسعير جعلت الصادرات من الأسمنت الزامبي أقل قدرة على المنافسة مقارنة بالأسمنت الذي تنتجه مصانع الشركة في امبييا (جمهورية تنزانيا المتحدة).

١٢- وأشار التحقيق الذي أجرته اللجنة إلى أن شركة أسمنت شيلانغا تريد تقسيم السوق الإقليمي (تقاسم السوق والقيود الإقليمية)، بحيث توجه الصادرات الزامبية إلى أسواق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بينما تُزوّد الأسواق البوروندية والرواندية من مصانع الشركة الموجودة في تنزانيا. ومثل هذا التصرف يحتمل أن يجعل المصنع الزامبي أقل قدرة على المنافسة بسبب تقييد قدرته الإنتاجية. كما اتضح أن أسعار التصدير تجعل سعر تسليم رصيف الميناء أعلى بالنسبة للأسمنت الزامبي. كما يُدعى أن شركة أسمنت شيلانغا تقوم بكبح العرض المحلي للأسمنت من أجل رفع الأسعار. وكشفت التحقيقات اللاحقة احتمال وجود اتحاد احتكاري من الموزعين الذين يُزعم قيامهم بتخزين المنتج وخلق ندرة مفتعلة في الأسواق تؤدي إلى رفع الأسعار. واقترن هذا الأمر بارتفاع صادرات الأسمنت غير الرسمية إلى ملاوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية (بما في ذلك التهريب).

١٣- وأوصت اللجنة بزيادة واردات الأسمنت، وبالأخص من زمبابوي (نظراً إلى انخفاض التكاليف اللوجستية بالمقارنة مع جنوب أفريقيا)، من أجل منع احتمال إساءة استغلال القوة السوقية من قبل شركة أسمنت شيلانغا. وعلاوة على ذلك تقرر أن من الضروري إجراء المزيد من التحقيقات لاختبار نظام سعر التجزئة الموصى به، وذلك من أجل ضمان أسعار سوقية واقعية في زامبيا. كما أوصت اللجنة بأن تنظر الحكومة من جديد في هيكل تعريف الأسمنت لكي تجعل سعر تسليم رصيف الميناء بالنسبة للأسمنت المستورد من زمبابوي أكثر قدرة على المنافسة مما كان عليه في ذلك الوقت.

(٤) بناءً على المعلومات التي جمعتها أمانة الأونكتاد من اللجنة المعنية بالمنافسة في زامبيا.

تعليق

١٤ - هذه الحالة توضح أن عدم توفر الأدلة المناسبة للمقاضاة على الممارسات المانعة للمنافسة قد يجعل البلدان النامية تلجأ أحياناً إلى سياسات حكومية أخرى للتعامل مع قضية تتعلق بالمنافسة. وفي الحالة هذه، لجأت زامبيا إلى استخدام السياسات الحكومية في مجال الصادرات والواردات والتعريفات. وهذا الأمر يثير قضية حاسمة الأهمية تتعلق بتنسيق السياسة الحكومية لمنح الوكالة المعنية بالمنافسة وسيلة بديلة للتعامل مع قضايا المنافسة. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تقوم السلطات المعنية بالمنافسة، في إطار برامجها الخاصة بالدعوة، بإنشاء شبكات تربطها بالهيئات الحكومية الأخرى، وأن تضمن إدراك هذه الهيئات على النحو الواجب مزايا الإجراءات التي تتخذها.

٤ - الجمهورية التشيكية: التواطؤ في قطاع توزيع الوقود^(٥)

وصف موجز

١٥ - في أيار/مايو ٢٠٠١ قام ستة من موزعي الوقود في فترة لا تتجاوز أربع وثلاثين ساعة، بزيادة أسعار بيع الوقود زيادة كبيرة بنفس المبلغ تقريباً، على نطاق الشبكة الوطنية لمحطات الوقود بكاملها. وأبقى هؤلاء الموزعون الستة على أسعار الوقود العالية حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ على الرغم من استمرار النقص الكبير في الأسعار التي يدفعونها لشراء الوقود. وتبين لمكتب حماية المنافسة عدم وجود مبررات موضوعية لهذه الزيادة السعرية سوى اتفاق متبادل نتج عن اتصال الموزعين ببعضهم البعض في إطار الجمعية التشيكية لصناعة وتجارة البترول. وأجرى المكتب عمليات تفتيش مباغتة لمقرات الأطراف أسفرت عن كشف أدلة على شكل رسائل بالبريد الإلكتروني وغير ذلك من الوثائق الإلكترونية.

١٦ - وأدى التصرف التواطئي في سوق الوقود إلى تشويه المنافسة وأضر بالمستهلك النهائي الذي يشتري الوقود من محطة التعبئة. وحظر المكتب السلوك المانع للمنافسة وفرض غرامة قيمتها ٣١٣ مليون كورونا تشيكية (حوالي ١٠,٦ مليون دولار أمريكي). وتعد هذه أعلى غرامة مالية إجمالية فرضها المكتب في تاريخه على إجراء واحد. وقام الأطراف باستئناف القضية إلا أن رئيس المكتب أكد قرار المحكمة الابتدائية في أيار/مايو ٢٠٠٤.

تعليق

١٧ - يُشتبه بوجود تواطؤ في صناعة النفط في العديد من البلدان النامية، غير أن السيناريو المعتاد هو الافتقار إلى الأدلة اللازمة للمقاضاة. وهذه الحالة هي نموذج للنجاح في الحرب ضد الكارتلات يمكن أن تستفيد منه البلدان النامية، كما تبين إمكانية النجاح في كشف ومقاضاة الكارتلات الاحتكارية. وعمليات التفتيش المباغتة هي أحد أساليب تحقيق ذلك، وقد استخدمت في هذه الحالة للحصول على الأدلة. ويتطلب النجاح في عمليات التفتيش المباغتة توافر الموارد الكافية والتنسيق مع الهيئات الحكومية الأخرى مثل قوات الشرطة. ومع ذلك، يقتضي تعزيز

(٥) بناءً على معلومات جمعتها أمانة الأونكتاد من مكتب حماية المنافسة في الجمهورية التشيكية.

التنسيق أن يدرك رجال الشرطة والجهات الفاعلة الأخرى الضرر الذي تسببه الكارتلات لأي اقتصاد. ويمكن أن يتم ذلك من خلال برامج الدعوة التي تصممها وتنفذها السلطات المعنية بالمنافسة.

٥- جامايكا: منع الوصول إلى منشآت الموانئ^(٦)

وصف موجز

١٨- في شباط/فبراير ٢٠٠٢، تلقت لجنة التجارة المنصفة شكوى من شركة الشحن والتفريغ (SSL Ltd) ضد شركة (KWL LTD) وهي شركة شحن وتفريغ أخرى تمتلك مراسي في ميناء كينغستون. وأدعى أن شركة KWL منعت شركات الشحن والتفريغ المستقلة من الوصول إلى منشآت الميناء الذي تعتبره شركة SSL ضرورياً لكي تتمكن من القيام بعملها. ونظراً لقيام شركة KWL بمناولة جميع البضائع غير المنقولة بحاويات في ميناء كينغستون، ووجود حواجز عالية تمنع الدخول (نظراً لافتقار الميناء إلى المرافق الملائمة)، وعدم وجود قدرة شرائية مساوية، فإن شركة KWL تعتبر عنصراً من فاعلاً مسيطراً في سوق منافذ استخدام مرافق شحن البضائع. وقرار شركة KWL، بوصفها متعهداً مسيطراً من الميناء، بمنع شركات الشحن والتفريغ المستقلة من استخدام مرافق الميناء التابعة لها اعتبر ممارسة مانعة للمنافسة الغرض منها طرد المنافسين الحاليين أو المحتملين في الأسواق الفرعية مثل أسواق الشحن والتفريغ وقطر السفن.

١٩- وأقرت لجنة التجارة المنصفة بأن من حق شركة KWL تعزيز مصالحها التجارية، لكنها رأت أن هذا التصرف غير مقبول بموجب المادة ٢٠ من قانون المنافسة المشروعة إذا كان الغرض من ذلك هو تعزيز وإساءة استغلال مركزها المهيمن. وذكرت شركة KWL، أن الإجراءات التي اتخذتها تهدف إلى تحسين فعالية عمليات الميناء. ورأت لجنة المنافسة المنصفة أنه يمكن بلوغ هذا الهدف بوسائل أقل تقييداً.

٢٠- وأصدرت المحكمة العليا أمراً مؤقتاً طلبت فيه من شركة KWL ألا تقوم بأي خطوات يقصد بها منع أو إعاقة أو ثني الشركة صاحبة الشكوى عن ممارسة أعمال الشحن والتفريغ، و/أو توكيلات الشحن و/أو العمليات المساعدة المنفذة في المراسي موضوع الشكوى أو المتصلة بها. وهذا الأمر المؤقت، الذي سمح بالإبقاء على المنافسة في سوق توفير خدمات الشحن والتفريغ، لا يزال ساري المفعول نظراً إلى أن المحكمة العليا لم تصدر بعد حكمها النهائي.

تعليق

٢١- من المعتاد في البلدان النامية أن تقوم الشركات العاملة في الأسواق الصغيرة التي لا تسمح بعمل عدد كبير من الشركات فيها باستغلال مركزها المهيمن. وفي هذه الحالة، كان لقيام الجهة المهيمنة بمنع الوصول إلى منشآت الميناء تأثير سلبي مانع للمنافسة في جامايكا. ومثل هذه الحالة يمكن أن تُحل ببساطة من خلال الإجراءات الإدارية إذا اختارت الأطراف المعنية ذلك. وبخلاف ذلك، يمكن أن تستغرق إجراءات المحاكم وقتاً طويلاً للتوصل إلى حل

(٦) بناءً على معلومات جمعتها أمانة الأونكتاد من لجنة التجارة المنصفة الجاماكية.

لحالة من الحالات، وقد استغرق ذلك الكثير من الوقت في هذا المثال. واختارت العديد من الدول إقامة محاكم أو هيئات قضائية متخصصة للتعامل مع قضايا المنافسة تفضيلاً لهذا التأخير. ومع ذلك، فإن المفيد في هذه القضية هو أن الأمر المؤقت الصادر عن المحكمة العليا كان يهدف إلى الإبقاء على المنافسة في السوق إلى حين البت في القضية.

٦ - هنغاريا: الكارتلات في مجال صناعة الأسمدة^(٧)

وصف موجز

٢٢- في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وجد مجلس المنافسة التابع لسلطة المنافسة الهنغارية الدليل على وجود تواطؤ في سوق الأسمدة في هنغاريا بين شركة Kemira Graw Haow الفنلندية التي تحتل المرتبة الثانية بين منتجي الأسمدة في أوروبا، وشركة Tessanderlo البلجيكية. وهذه المخالفة التي تمت في إطار كارتل دولي كان أطول الكارتلات عمراً في هنغاريا، حيث استمرت من عام ١٩٩١ إلى عام ٢٠٠٣. وكان اتفاق الكارتل يشمل تقاسم السوق والتسعير التواطئي لإنتاج وتوزيع فوسفات العلف، وهو الفوسفات الذي يستخدمه بصورة رئيسية منتجو أعلاف الحيوانات وكبار منتجي اللحوم في إنتاج العلف.

٢٣- وقام أعضاء هذا الكارتل بتبادل المعلومات عن جملة أمور من بينها كميات الأسمدة التي بيعت، وأسعار البيع وتقييم الطلب في الأسواق. كما تقاسموا الحصص، ووضعوا آلية تعويض في حالة تجاوز الحصص المتفق عليها.

٢٤- واستخدمت سلطات المنافسة الهنغارية سياسة التساهل في التعامل مع هذه القضية. وبموجب هذه السياسة يجوز للسلطات المعنية بالمنافسة أن تتنازل كلياً أو جزئياً عن الغرامة المالية المقررة للشركات التي تتعاون في كشف الكارتلات السرية وفي زعزعة عمليات التواطؤ القائمة. وعليه، فإن شركة Kemira التي تقدمت بنفسها إلى السلطة سوف تُعفى من دفع غرامات مالية كانت ستتجاوز مليار فورينت هنغاري. ومن ناحية أخرى، ستدفع شركة Tessanderlo غرامة مالية بقيمة ١٣١ مليون فورينت هنغاري. ويجب تسديد هذه الغرامة المالية في غضون ٣٠ يوماً من تاريخ صدور قرار مجلس المنافسة.

تعليق

٢٥- هذه الحالة هي مثال جيد على الاستفادة من برنامج التساهل عند التعامل مع حالات الاتحادات الاحتكارية. وخلال العقد الأخير، زاد وضع وتطبيق مثل هذه البرامج من كشف أنشطة تستحق المقاضاة تقوم بها كارتلات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. وينبغي للبلدان التي لديها قوانين للتعامل مع أي شكل من أشكال الكارتلات أن تنظر في تطبيق برامج تساهل كجزء من أنظمتها، كما يمكن للبلدان التي تعكف على وضع قوانين للمنافسة أن تنظر في وضع برنامج بلائحة تنفيذية أولية.

(٧) بناءً على المعلومات المتاحة في موقع سلطة المنافسة الهنغارية على شبكة ويب www.gvh.ionlab.net.

٧- كوستاريكا: فرض أسعار إعادة البيع، والعقود الحصرية في سوق المشروبات الغازية غير الكحولية وعصير الفواكه المعبأ في زجاجات^(٨)

وصف موجز

٢٦- بعد ورود عدة شكاوى من السوق، شرعت اللجنة المعنية بتشجيع المنافسة في كوستاريكا في التحقيق في السلوك المانع للمنافسة التي تلجأ إليه شركة كوكاكولا، وشركة كوكاكولا انترأميريكان Coca Cola Interamerican، وشركة بانمكو تيكا Panamco Tica وتقوم شركة بانمكو تيكا بشراء عصير النبات المركز من شركة كوكاكولا وتستخدمه في صنع المنتج النهائي. وهذه الشركة هي في المقام الأول شركة لتصنيع المنتج النهائي وتعبئته في زجاجات وإعادة بيعه لتجار الجملة والتجزئة في كوستاريكا. وكانت الممارسات الرئيسية التي جرى التحقيق فيها هي فرض سعر إعادة البيع، والبيع المشروط ببيع آخر والعقود الحصرية. وتوصلت اللجنة إلى قرارها النهائي بشأن هذه المسألة في أيار/مايو ٢٠٠٤.

٢٧- وخلال التحقيقات، اكتُشف أن شركة بانمكو تيكا قد ضمنت عقودها مع تجار التجزئة شروطاً تقييدية تلزمهم بإعادة بيع المنتج بأسعار تحددها هي في قائمة أسعار توزعها عليهم بصورة منتظمة. وكان ذلك هو الدليل على فرض أسعار إعادة البيع الذي يؤثر على المنافسة في العلامة التجارية نفسها ويقيد حق تاجر التجزئة وضع أسعار البيع الخاصة به. ووقعت اللجنة جزاء على شركة بانمكو تيكا بغرامة مالية بلغت ٣٤ ٠٢٨ ٣٦٠ كولونا، كما ألزمتها بتعديل هذه الشروط في العقود بحيث تنص على أن قوائم الأسعار يوصى بها فقط وليست إلزامية، وأن تاجر التجزئة هو الذي يحدد سعر إعادة البيع.

٢٨- وعلاوة على ذلك، توصل التحقيق الذي أجرته اللجنة إلى أن شركة بانمكو تيكا تعير تجار التجزئة ثلاجات وتضيف إلى العقود شروطاً تقييدية تقضي بأن يخصص تجار التجزئة هذه الثلاجات لمنتجات كوكاكولا فقط. ورأت اللجنة أن هذه الممارسة لها تأثير مباشر على صغار تجار التجزئة الذين لا تتوفر لديهم مساحة كافية لوضع ثلاجة ثانية نظراً إلى أن منتجات كوكاكولا هي من أكثر الشركات توزيعاً في الأسواق، ولأهمية بيع مشروبات باردة إلى المستهلك. وفي إطار سوق يضم عدداً كبيراً من صغار تجار التجزئة، يمكن اعتبار هذه الممارسة عائقاً أمام الدخول إلى السوق. ووقعت اللجنة جزاء على شركة بانمكو تيكا بمنعها من الاتفاق على أي شروط احتكارية أو فرض هذه الشروط أو إدخالها في عقودها مع العملاء فيما يتعلق باستخدام معدات التبريد في المحال التي لا تتسع لوضع ثلاجة ثانية. ولم يتم التحقيق مع شركة كوكاكولا في هذه القضية لأن مقرها ليس في كوستاريكا. ومع ذلك، تقوم اللجنة في الوقت الراهن بالتحقيق مع فرع شركة كوكاكولا Coca Cola Interamerican.

(٨) بناءً على المعلومات التي جمعتها أمانة الأونكتاد من اللجنة المعنية بتشجيع المنافسة في كوستاريكا.

تعليق

٢٩- تبين هذه الحالة التأثيرات التي قد تنتج عن فرض أسعار إعادة البيع في البلدان النامية. وفي حالة الأسواق الصغيرة كما هو الحال في كوستاريكا، تقوم الأعمال التجارية الصغيرة بدور بالغ الأهمية كمحرك للنمو. وتتجه اقتصادات السوق الكبيرة نحو جعل فرض أسعار إعادة البيع مسألة يحكمها المنطق، بدلاً من اعتبارها ممارسة غير قانونية في حد ذاتها، إلا أن هذه الممارسات تضر بالاقتصادات الصغيرة مثل كوستاريكا. وعليه، يجب على السلطات المعنية بالمنافسة أن تجري تقييماً نقدياً للآثار المترتبة على هذه الممارسات، ويكون هذا الأمر سهلاً عندما ينص القانون على وضع غير قانوني في حد ذاته. وتمكنت شركة بانمكو تيكا بوصفها شركة مهيمنة في أسواق كوستاريكا من تقييد المنافسة داخل العلاقة التجارية نفسها من خلال إبرام عقود حصرية مع تجار التجزئة فيما يتعلق بمعدات التبريد التي توفرها لهم. وهذا الأمر يعوق دخول الشركات الصغيرة إلى الأسواق كما يجد خيارات المستهلكين.

ثانياً - عمليات الاندماج والشراء

٨- جنوب أفريقيا: حظر عمليات الاندماج في سوق خدمات الرعاية الصحية

وصف موجز

٣٠- في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أوصت اللجنة المعنية بالمنافسة محكمة المنافسة بأن تمنع عملية اندماج مقترحة بين مجموعة الرعاية الصحية Medicross Healthcare Group (Pty) ومجموعة Prime Cure Holdings (Pty) على أساس أن هذا الاندماج يثير شواغل جدية فيما يتعلق بالمنافسة والمصلحة العامة.

٣١- وتعمل كل من Medicross و Prime Cure في مجال خدمات الرعاية المنظمة التي تشمل كل نطاق خدمات الرعاية الصحية الأولية، مثل الخدمات اليومية التي يقدمها الأطباء الممارسون العاميون، وأطباء الأسنان، والعيون، والأشعة، والأخصائيون في تشخيص الأمراض. وللمجموعتين مراكز طبية في جميع أنحاء البلد وشبكات ممتدة من خدمات الرعاية الصحية المنظمة التي يقدمها الممارسون العاميون، تقدمان من خلالها منتجات خدمات الرعاية لأعضاء نظم الرعاية الطبية. ومع ذلك، فإن Medicross و Prime Cure استهدفتا مجموعات مختلفة من المستهلكين النهائيين، حيث تركز Prime Cure بصورة رئيسية على المستهلكين محدودي الدخل، بينما تركز Medicross على ذوي الدخل المتوسط والعالية.

٣٢- وبخلاف Medicross و Prime Cure، هنالك مشاركون آخرون في السوق كبير الحجم يعمل في هذا المجال وهو بالتحديد مجموعة Carecross و تركز Carecross كما هو الحال بالنسبة ل Prime Cure على محدود الدخل. ورأت اللجنة أن سوق خدمات الرعاية المنظمة التي تقدم على نطاق وطني مركز إلى حد كبير. كما رأت أن هنالك حواجز كبيرة تعوق الدخول إلى هذه السوق إلى حد يجعل الدخول إليها مستبعداً في المستقبل. ويتوقع أن يأتي نمو صناعة الرعاية الطبية الأولية في جنوب أفريقيا نتيجة لوجود الملايين من مواطني جنوب أفريقيا العاملين حالياً وليس لديهم تأمين صحي. وتواجه الحكومة وصناعة الرعاية المنظمة تحدياً يتمثل في إيجاد منتجات مساعدة طبية بسعر معقول لهؤلاء المواطنين الذين يُشار إليهم في هذا القطاع بمسمى السوق الناشئة.

٣٣- ووجدت اللجنة أن Prime Cure في موقع يمكنها من تقديم خدماتها إلى الشريحة الدنيا في السوق نظراً إلى أنها تستهدف أصلاً المستهلكين محدودي الدخل، وأن Medicross منافس محتمل ل Prime Cure في خدمة هذه الشريحة من المستهلكين. وعليه، فإن الصفقة المقترحة قد تؤدي إلى استبعاد منافس محتمل بالنسبة للشريحة الدنيا في سوق خدمات الرعاية المنظمة في جنوب أفريقيا، وتقليل عدد الجهات الفاعلة المحتملة في هذه الصناعة على حساب المستهلكين والمنافسة بشكل عام.

٣٤- ومن منظور المصلحة العامة، يحتمل أن يؤثر الاندماج المقترح بصورة سلبية على قدرة الشركات الصغيرة والشركات التي يشرف عليها أشخاص عانوا تاريخياً من ضعف مركزهم على المنافسة في هذه السوق. وعلاوة على ذلك، يحتمل أن يؤثر سلباً على صناعة الرعاية الصحية على نطاق أوسع من خلال تقييد تحويل الأفراد من مرافق الرعاية الصحية العامة إلى مرافق الرعاية الصحية الخاصة. والمسألة الأخرى المثيرة للقلق تتعلق بهيكل Netcare المتكامل رأسياً الذي يمكن أن يتعزز بهذا الاندماج المقترح. وعليه، خلصت اللجنة إلى أن عملية الاندماج المقترحة يحتمل أن تمنع أو تقلل المنافسة إلى حد كبير وأن يكون لها تأثير سلبي على المصالح العامة، ولهذا السبب أوصت اللجنة بأن تمنع المحكمة هذا الاندماج.

تعليق

٣٥- استعرضت لجنة جنوب أفريقيا المعنية بالمنافسة منذ إنشائها في عام ١٩٩٩ إلى الوقت الراهن أكثر من ١٠٠٠ عملية اندماج. ومتوسط ما رفضته اللجنة ومحكمة المنافسة من بين هذه العمليات لا يتعدى نسبة ٢ في المائة، مما يدل على أن مناخ تنظيم عمليات الاندماج في جنوب أفريقيا يتميز بقدر كبير من التساهل. ومن شأن هذا الأمر أن يعود بفائدة كبيرة على الأعمال التجارية. وتمت معالجة تحليل عمليات الاندماج بصورة جيدة خلال السنوات الخمس الماضية، ويظل التحدي هو مواصلة هذا النهج على نحو مطرد، مع إعطاء الشركات والمستثمرين الأجنبي درجة من الثقة يمكن أن تدخل ضمن العوامل المتصلة باتخاذ القرارات بشأن الاستثمار في اقتصاد جنوب أفريقيا. ومن الضروري في نفس الوقت، إعادة طمأننة الوافدين الجدد إلى السوق والشركات الصغيرة بأن باستطاعتهم الدخول والعمل بصورة مرحة في أسواق كان من الصعب دخولهم في السابق بسبب الممارسات المانعة للمنافسة.

٩- جمهورية كوريا: التدابير التصحيحية المفروضة على عملية الاندماج بين التكتلات^(٩)

وصف موجز

٣٦- بعد المداولات التي تمت بشأن العرض المقدم من شركة Hite Brewery Co لشركة Jinro Ltd، قررت لجنة التجارة المنصفة الكورية في تموز/يوليه ٢٠٠٥ فرض تدابير تصحيحية في حالة إعلان شركة Hite بصورة رسمية شراء شركة Jinro، على أساس أن الاندماج التكتلي بين أكبر مصنع للبيرة في جمهورية كوريا وأكبر منتج

(٩) بناءً على المعلومات التي جمعتها أمانة الأونكتاد من لجنة التجارة المنصفة الكورية.

لمشروب سوجو `Soju` قد يلحق ضرراً كبيراً بالمنافسة^(١٠). ومشروب سوجو `Soju` هو مشروب كحولي كوري المنشأ مكوّنه الرئيسي هو الأرز الذي يخلط في أغلب الأحيان بمكونات أخرى مثل القمح أو الشعير أو البطاطا الحلوة. ومن ناحية التعريف السوقي، تعتبر لجنة التجارة المنصفة الكورية أن سوق مشروب سوجو `Soju` وسوق البيرة سوقان مستقلان آخذة في الاعتبار العديد من الجوانب. وعلى سبيل المثال، يختلف المشروبان من حيث الطعم ونسبة الكحول ونمط الاستهلاك. وعلاوة على ذلك، توضح نتائج تطبيق معيار SSNIP عدم وجود علاقة إحلال بين مشروب سوجو والبيرة.

٣٧- ومع ذلك، رأت لجنة التجارة المنصفة الكورية أن هنالك هواجس كبيرة فيما يتعلق بتقييد المنافسة من خلال التحكم في شبكة التوزيع نظراً إلى أن أسواق البيرة ومشروب سوجو تستخدم نفس قنوات التوزيع (تجار الجملة في المشروبات الكحولية). فأولاً، ربما تقوم الشركة المندمجة بعد إتمام عملية الاندماج بإساءة استغلال هيمنتها السوقية المعززة لرفع أسعار منتجاتها من البيرة ومشروب سوجو، الأمر الذي يؤدي بصورة مباشرة إلى تقليل فوائده المستهلكين. وثانياً، يُتوقع أن تتيح عملية الاندماج للشركة المندمجة قوة توزيع أكبر تدخلها في ممارسات غير منصفة مثل تضيق الخناق على المنافسين الآخرين. وقد يؤدي ذلك في نهاية الأمر إلى إقصاء المنافسين الحاليين من المنافسة في سوقي المشروبات الكحولية. وثالثاً، عندما تؤمن الشركة المندمجة قناة توزيع قوية، فإن مصنعي المشروبات الكحولية الجدد سيجدون صعوبة أكبر في دخول هذين السوقين.

٣٨- وصدر القرار بعد أن طلبت شركة Hite إجراء دراسة سابقة لعملية الاندماج بشأن شراء أسهم في شركة Jinro. وفيما يلي التدابير التصحيحية التي اتخذتها لجنة التجارة المنصفة الكورية:

- ينبغي ألا تقوم الشركة المندمجة برفع أسعار المشروبات الكحولية بنسبة تفوق معدل التضخم في السنوات الخمس التالية، وإذا أرادت ذلك، يجب أن تجري مشاورات مسبقة مع لجنة التجارة المنصفة الكورية.
- وينبغي أن تعرض الشركة المندمجة إلى لجنة التجارة المنصفة الكورية تدابير مفصلة تمنعها من اللجوء إلى أساليب غير مشروعة وإجبار/دفع تجار الجملة في مجال المشروبات الكحولية على التعامل معها وعقد الصفقات معهم من خلال الاستغلال غير المشروع لمركزها التجاري في هذا المجال، وأن تحصل على موافقة اللجنة عليها وأن تتقيّد بهذه التدابير لمدة خمس سنوات.
- وينبغي للشركة المندمجة إدارة عاملها في مجال المبيعات، وهيكل الشركة بصورة مستقلة خلال السنوات الخمس التالية.

(١٠) قدمت شركة Hite Brewery بنفسها طلباً بإجراء دراسة سابقة لعملية الاندماج، قبل توقيع العقد، لمعرفة ما إذا كانت حصتها من أسهم شركة Jinro Ltd. يمكن أن تقيّد المنافسة. وعقب القرار الذي اتخذته اللجنة بكامل أعضائها في ٢٠ تموز/يوليه، يتوقع أن تقوم لجنة التجارة المنصفة الكورية بإبلاغ شركة هاييت بأن التدابير التصحيحية سوف تفرض إذا وقعت الشركة على عقد لشراء الحصة الواردة في طلب الدراسة السابقة لعملية الاندماج.

- وينبغي للشركة المندمجة اطلاع لجنة التجارة المنصفة الكورية على جميع سجلات تعاملاتها مع تجار الجملة في المشروبات الكحولية.

تعليق

٣٩- اعترف قرار لجنة التجارة المنصفة الكورية بأن الاندماج بين التكتلات قد تكون له تأثيرات مانعة للمنافسة في السوق ويمكن دراسته من أجل وضع تدابير لرصد الوضع السابق والوضع اللاحق في نفس الوقت، لكي يتم تصحيح التأثيرات السلبية بالصورة المناسبة وتحقيق الفائدة القصوى من التأثير الإيجابي لتحسن الكفاءة. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن رصد الوضع اللاحق قد تكون تكلفته عالية للغاية، مما يمنع سلطات المنافسة المحدودة الموارد من التعامل مع قضايا جديدة أو ينتهي بها الأمر إلى عدم متابعة التعهدات التي يدخل فيها الأطراف. ولهذا السبب، من المهم الموازنة بين العوامل التي تؤثر في حالة بعينها.

١٠- زمبابوي: عمليات المشاريع المشتركة في مجال صناعة الأثاث^(١١)

وصف موجز

٤٠- تلقت لجنة المنافسة والتعريفات الجمركية في زمبابوي إخطاراً في تموز/يوليه ٢٠٠٤ بعمليات المشروع المشترك المقترحة بين شركة Tedco Industries Limited وهي شركة تعمل في تصنيع الأثاث والأجهزة والملابس، وبيعها بالتجزئة، وشركة Steinhoff Africa Limited بجنوب أفريقيا وهي شركة تعمل في تصنيع وتوزيع الأثاث. وكانت الصفقة المقترحة تستلزم تأسيس شركتين مشتركتين في زمبابوي تعملان في تصنيع وتوزيع الأثاث.

٤١- وارتكزت دراسة عملية الاندماج المقترحة إلى حد كبير على المعلومات المقدمة من الطرفين المعنيين بالاندماج في استمارة طلب الاندماج. وتم الحصول على المعلومات الإضافية من الجهات الأخرى الرئيسية صاحبة المصلحة، وتشمل الموردين والمنافسين وعملاء طرفي عملية الاندماج، فضلاً عن الاتحاد المعني بهذه الصناعة في زمبابوي. كما استُشيرت لجنة جنوب أفريقيا المعنية بالمنافسة بشأن شركة Steinhoff Africa Limited وسوقها في جنوب أفريقيا.

٤٢- واعتُبرت هذه المعاملة اندماجاً أفقياً إلى حد كبير مع وجود بعض العناصر الرأسية بين عمليات طرفي الاندماج في مجال تصنيع الأثاث وبيعه بالتجزئة. وحددت سوق المنتجات ذات الصلة بأنها سوق تصنيع وتوزيع (أ) الأسرة ومستلزماتها؛ (ب) الأصونة؛ (ج) المنجد؛ (د) منتجات أثاث أخرى، فيما حددت السوق الجغرافية بجميع أنحاء زمبابوي نظراً إلى أنها السوق التي ستتأثر كثيراً بعملية الاندماج. وكانت حصة شركة Tedco Industries من سوق المنتجات ذات الصلة قبل عملية الاندماج هي: ١٠ ٪ في المائة من سوق الأسرة ومستلزماتها؛ ٣٦ ٪ في المائة من سوق منتجات الأثاث؛ ٢٤ ٪ في المائة من سوق الأصونة؛ و ١١ ٪ في المائة من سوق الأثاث المنجد.

(١١) بناءً على المعلومات التي جمعتها أمانة الأونكتاد من لجنة المنافسة والتعريفات الجمركية في زمبابوي.

٤٣ - ولاحظت اللجنة أن الصفقة لن تؤدي إلى تقليص عدد العناصر الفاعلة وبالتالي المنافسة في السوق ذات الصلة. وسوف تقود هذه الصفقة في واقع الأمر إلى إيجاد شركتين جديدتين في مجال تصنيع الأثاث. كما لوحظ أن الصفقة تنطوي على عدد من المنافع العامة مثل ١٠ الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ٢٠ توليد العملات الأجنبية من خلال الصادرات؛ ٣٠ خلق فرص توظيف إضافية؛ و٤٠ تحسين التكنولوجيا في صناعة الأثاث المحلية في زمبابوي.

٤٤ - وعبرت بعض الجهات صاحبة المصلحة عن قلقها إزاء هذه الصفقة، وقد شمل ذلك ما يلي:

- إن فرع التصدير التابع للمشروع المشترك سوف يحرم السوق المحلية في زمبابوي من سلع الأثاث.
- إن هذا المشروع المشترك سوف يستحوذ على شركات في سوق التوريد وبالتالي يغلق الباب أمام وصول صناعات الأثاث المنافسين إلى المواد الخام.
- إذا قام المشروع المشترك باستيراد قطع الأثاث المفكك تماماً، فإنه سوف يستبعد المنتجين الآخرين من المنافسة لأنه سوف ينتج المزيد من الأثاث بتكلفة أقل بمقارنة بالمصنعين الآخرين.
- تحتل شركة Steinhoff مركزاً مهيماً في سوق جنوب أفريقيا المجاورة وقد تسيء استغلال هذا المركز المهيمن في سوق زمبابوي بتخفيض الأسعار أو بالتحويل إلى شركة متحكمة في الأسعار.

٤٥ - ومع ذلك، وجدت اللجنة أن هذه الشواغل هي مخاوف من المنافسة أكثر منها مخاوف من ممارسات فعلية مانعة للمنافسة. وقد جرت الموافقة على عملية الاندماج على أساس أنها لا تثير شواغل جدية تتعلق بالمنافسة وبتقليص المنافسة إلى حد كبير في زمبابوي، أو بحدوث حالة احتكار. ومع ذلك، بالنظر إلى الشواغل التي أعرب عنها أصحاب المصلحة فيما يتعلق بهذه الصفقة، اتفق على أنه ينبغي أن تُرصد عمليات المشروع المشترك عن كثب تحسباً لاحتمال وجود أي سلوك مانع للمنافسة في المستقبل.

تعليق

٤٦ - هذه الحالة تعطي مثلاً على التعاون وتبادل المعلومات بين السلطات المعنية بالمنافسة. ويبين تحليل هذه الحالة أن مزايا الاندماج راجحة على شواغل أصحاب المصلحة. ومع ذلك، أبقى السلطات المعنية بالمنافسة على إمكانية رصد أنشطة المشروع المشترك مراعاة للملاحظات التي أبدتها الجهات صاحبة المصلحة. ولكي تتمتع البلدان النامية بالمصادقية في مجال إنفاذ قانون المنافسة، ينبغي توفير الموارد المالية والبشرية من أجل القيام بمتابعة الامتثال لهذا القانون.

١١ - النرويج: التدخل في عملية الاندماج بين شركتين أمريكيتين لمعدات الحفر^(١٢)

وصف موجز

٤٧ - تدخلت الهيئة النرويجية المختصة بالمنافسة ضد الاندماج بين شركتين أمريكيتين لمعدات الحفر هما ناشيونال أويلويل National oilwell Inc وفاركو إنترناشيونال Varco International Inc وقد قامت الشركتان بالاندماج في آذار/مارس ٢٠٠٥ وحصل حملة أسهم شركة فاركو على أسهم شركة ناشيونال أويلويل بدلاً عن أسهمهم في شركة فاركو. ولهاتين الشركتين شركات فرعية في النرويج وكان لهما مركز راسخ في توريد معدات وخدمات الحفر للحرف القاري النرويجي قبل عملية الاندماج. وكانتا من كبرى الشركات العالمية في مجال توريد نظم ومعدات الحفر الخاصة بالنفط والغاز. وكانت الشركة المندمجة من ستمتع بمركز قوي في سوق معدات الحفر.

٤٨ - وحذرت الهيئة من أن عملية الاندماج ستقيد المنافسة في أسواق المعدات والمكونات المستخدمة في عمليات الحفر أو الإنتاج الخاصة بالنفط والغاز، ولذلك، فإن على الشركة المندمجة أن تتخلى عن فروع شركة ناشيونال أويلويل النرويجية التي تعمل في مجال بيع وخدمات معدات الحفر. وبناءً على ذلك، أمرت الهيئة النرويجية المختصة بالمنافسة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ ببيع فروع شركة ناشيونال أويلويل النرويجية التي تعمل في مجال بيع وخدمات معدات الحفر.

تعليق

٤٩ - هذه الحالة هي مثال على الآثار الممتدة العابرة للحدود، المترتبة على عمليات اندماج مانعة للمنافسة والنابعة من بلدان أخرى. وإن إنفاذ قوانين المنافسة بشكل فعال يمكن أن يمنع حدوث الآثار السلبية من خلال منع هذه العمليات الاندماجية، أو وضع شروط للسماح بها، أو إصدار أوامر تصفية وفق ما قد تنص عليه أحكام قوانين المنافسة ذات الصلة. وعمليات اندماج الشركات الفرعية لشركات موجودة في دول أخرى عادة ما تؤثر على البلدان النامية، عندما تقدّم بحجة أن الشركات الأم قد قامت بعملية الاندماج في بلد آخر. وتوضح الحالة الراهنة أن على السلطات المعنية بالمنافسة أن تقوم بتقييم تأثيرات عمليات الاندماج على أسواقها وأن تضع الحلول على أساس ذلك التحليل. واستخدمت الهيئة النرويجية المختصة بالمنافسة هذا الإجراء بنجاح لتكفل احتفاظ السوق بعنصر المنافسة.

١٢ - الأرجنتين: الموافقة المشروطة على عملية الاندماج بين شركتين للاتصالات السلكية

وصف موجز

٥٠ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أوصت اللجنة الوطنية المعنية بالمنافسة في الأرجنتين بالموافقة المشروطة على صفقة بين شركة بيلساوث Bellsouth (وهي شركة أمريكية) وبين شركة تليفونيكاموفيل (Telefonica Moviles)

(١٢) بناءً على المعلومات المتاحة في موقع الهيئة النرويجية المختصة بالمنافسة على شبكة ويب:

(وهي شركة فرعية لمجموعة تليفونيكا الإسبانية). وقد أخطرت شركة تليفونيكا موفيل اللجنة برغبتها في شراء أصول شركة بيلساوث في أمريكا اللاتينية. وتوصل تحليل اللجنة إلى أن الشراء ستكون له تأثيرات أفقية ورأسية على حد سواء، نظراً لمشاركة الطرفين في عدد من الأسواق المتداخلة، بما في ذلك سوق الاتصالات عن طريق الهاتف المحمول، والاتصال المحلي ولمسافات بعيدة بواسطة الهاتف الثابت، وخدمات الاتصال بالإنترنت، وخدمات نقل البيانات، وخدمات الهاتف العام. وكشف تحليل التأثيرات الأفقية أن هذه الصفقة لا تثير أي شواغل جادة تتعلق بالمنافسة نظراً إلى أن سوق توفير هذه الخدمات يتمتع بقدر كبير من المنافسة وأن الشركة المندمجة لن تحصل على حصة كبيرة من السوق. وعلى الرغم من ذلك، وجدت اللجنة أن الشركة المندمجة سوف تحصل على طيف موجات إجمالي قوة ٨٥ ميغاهيرتز وهو أعلى من الحد الأقصى الذي حدده القانون بـ ٥٠ ميغاهيرتز. وطلبت اللجنة من الشركة المندمجة تقليص تركيز قوة موجتها من ٨٥ إلى ٥٠ ميغاهيرتز خلال فترة زمنية معقولة يُحددها منظم الاتصالات السلوكية واللاسلكية. ورأت اللجنة أن الشركة المندمجة لن تستطع إساءة استغلال مركزها في السوق، نظراً إلى أن معدل تعريف الربط بالهاتف المحمول ستخضع لقواعد في المستقبل؛ إلا أنه كإجراء مؤقت، وافقت اللجنة على الصفقة بشرط أن لا تتقاضى الشركة المندمجة رسوم ربط على أساس تمييزي. كما طلبت اللجنة من الشركة المندمجة مواصلة منح عقود خطوط الهواتف العامة على أساس غير تمييزي لمقدمي خدمة الاتصال بالهواتف العامة.

تعليق

٥١ - تشهد صناعة الاتصالات في جميع أنحاء العالم تغيرات تكنولوجية وتنظيمية تؤدي إلى ظهور منتجات وخدمات جديدة، ليس في مجال الاتصالات فحسب، بل أيضاً في مجال الصناعات التي تستخدم منتجات الاتصالات مثل الحواسيب واسترجاع البيانات. وشهد العالم في الآونة الأخيرة عدداً متزايداً من عمليات الاندماج والشراء الكبيرة في مجال الاتصالات. وعلى الرغم من أن هذه الصفقات يمكن أن تكون استجابة مشروعة للمتطلبات الاقتصادية، فإنها يمكن أن تهدد المنافسة وحقوق المستهلكين في حالات أخرى. ومن الضروري، في البلدان النامية بصفة خاصة، اتباع سياسة حذرة تجاه عمليات الاندماج حتى لا تؤدي هذه الصفقات إلى تأثيرات أحادية أو تواطئية مانعة للمنافسة قد تعوق عملية التنمية.
